

نسخة المواطن
للموازنة المعتمدة
موازنة المواطن
للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠



موازنة مساندة النشاط الإقتصادي ودعم
التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي
سبتمبر ٢٠٢٠

جدول المحتويات

٤

أولاً: رسالة من الوزير

- تعرف على موازنة بلدك
- مراحل إعداد الموازنة
- رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة
- اتساق الموازنة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

٧

ثانياً: ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

- الملامح الرئيسية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠
- زيادة استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية
- قطاعات دافعة للنمو الاقتصادي بالخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- المشروعات القومية والخدمات والمرافق وفقاً لموازنة البرامج والأداء

١٣

ثالثاً: تدخلات السياسة المالية لمواجهة COVID-19

- الاطار العام لإدارة التحدي وتداعياته في مصر
- خطة تنفيذ الاطار العام لإدارة التحدي وتداعياته في مصر
- تأثير التحدي وتداعياته على إحصاءات المالية العامة
- أهم بنود الإيرادات والنفقات تائراً بكوفيد
- بناء وتطوير إطار جديد وشامل لتقديرات المالية العامة
- تفاصيل إجراءات الدولة لمواجهة جائحة كورونا
- وضع مصر مقارنة مع البلاد النظيرة لها والاقتصاديات الناشئة

٢٢

رابعاً: مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

- حزمة إستثنائية لتخفيف عبء الإصلاح على المواطنين (الاجور – المعاشات)
- حزمة اجراءات الحماية الاجتماعية المقترحة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠
- الدعم يضمن حياة كريمة لك ولأسرتك (أهم بنود الدعم)
- أهم البرامج لقطاعي التعليم والصحة في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

٣٠

خامساً: أهم السياسات الاصلاحية لعام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

- على جانب الانفاق العام
- على جانب الحماية الاجتماعية
- على جانب الإيرادات العامة

٣٣

سادساً: أهم مستهدفات دين أجهزة الموازنة العامة ومكوناته ومدفوعات الفوائد ومصادر التمويل

٣٤

سابعاً: الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

٣٥

ملاحق

رسالة من الوزير

رسالة من الوزير

للعام السابع على التوالي، حريصون على نشر موازنة المواطن، خاصة في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به البلاد لمواجهة تداعيات جائحة COVID-19 ويعد هذا التقرير هو نسخة المواطن من الموازنة العامة بعد اعتمادها من مجلس النواب الموقر في يونيو ٢٠٢٠. حيث تحرص وزارة المالية على اصدار عدة تقارير بشكل دوري حول دورة إعداد الموازنة بهدف تحقيق الإفصاح المالي والشفافية وإطلاع المواطن المصري على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية باعتباره شريك أصيل في الموازنة وعملية التنمية المستدامة.



د/ محمد معيط – وزير المالية

ويستعرض هذا التقرير على وجه الخصوص أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأهم بنود الإنفاق والإيرادات والحزم المالية التحفيزية لمساندة النشاط الاقتصادي مع الجائحة وأهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن المصري والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

فقد حرصت وزارة المالية على الرغم من الظروف الإستثنائية التي مرت بها البلاد مع تفشي جائحة COVID-19 في شهر مارس ٢٠٢٠، على الالتزام بالموعد الدستوري لتقديم الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، واتخاذ كافة الإجراءات لضمان تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي؛ للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة، على النحو الذي يساهم في توفير إحتياجات المواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم. كما ساعدت مكتسبات برنامج الإصلاح الإقتصادي على مواجهة التحديات التي يمر بها الاقتصاد المصري باقل خسائر ممكنة بالإضافة إلى خلق حيز مالي ومرونة للموازنة العامة للدولة مما ساعد على توافر الاجراءات والتدابير التي تضمن سرعة التعافي فيما بعد.

وإتاحة هذه المعلومات هدفه تشجيعك علي المشاركة في عملية اتخاذ القرار (من خلال تسجيل رأيك علي الموقع الإلكتروني للموازنة (<http://www.budget.gov.eg>))

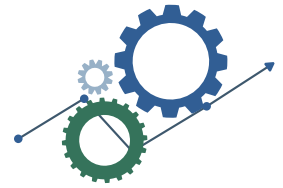
رأيك يهمنا

يعني ايه موازنة؟

بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع ان تحصل عليها الدولة خلال العام المالي وخطة الحكومة في اعادة انفاقها لتحسين جودة حياة المواطن وذلك في مجالات الحماية الاجتماعية وكافة الخدمات الحكومية ومنها الصحة والتعليم والاسكان والتمويل والدفاع والامن القومي وحماية البيئة وغيرها.

رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة

- **مساندة كافة القطاعات الإقتصادية** وخاصة بسبب تداعيات جائحة كورونا المستجد مع الحفاظ على المسار الإصلاحي للاقتصاد القومي
- **دعم شبكة الحماية الاجتماعية** تحتل أولوية متقدمة خلال العام المالي الحالي مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين خاصة في ظل جائحة «كورونا» المستجد.
- **إستدامة مؤشرات المالية العامة وتوفير مصادر للتمويل** دون إخلال بالحدود الأمانة للدين العام.
- **زيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة** مما يزيد من إنتاجية المواطن المصري ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وهو ما يتسق مع الهدف الأول من رؤية مصر ٢٠٣٠ «الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته».
- **تحسين حياة المواطنين من خلال إصلاح هيكل الأجور والمعاشات** ودعم التنمية البشرية مع استكمال تطوير منظومة التعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي
- **تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع المنتج والطلب المحلي** مما يساهم في دفع عجلة النشاط الإقتصادي.
- **تخفيف العبء عن محدودى الدخل بحيث يصل الدعم لمستحقه** ويشعر جميع المواطنين بثمار التنمية.



مراحل إعداد الموازنة

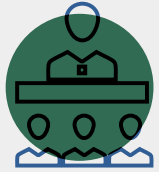
تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة لتقوم جهات الدولة بإعداد مشروعات موازنتها



تناقش وزارة المالية مشروعات الموازانات الواردة إليها والخاصة بكل جهة



يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل



يعرض مجلس الوزراء مشروع الموازنة بعد تعديله على فخامة رئيس الجمهورية للمناقشة والموافقة عليه



يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون



بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ



اتساق الموازنة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠



تم وضع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء إستراتيجية الدولة لرؤية ٢٠٣٠، والتي تواكب تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، بعد اتمام التركيز على الإصلاحات الهيكلية والتي من شأنها ضمان استمرارية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى وبما يمكن المؤسسات الحكومية من الاستغلال الأمثل للموارد. بعد اتمام المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح، والتي ركزت بشكل أساسي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما بدأت الحكومة المصرية في التركيز على مجالات التنمية البشرية وهو ما سيصبح محور السياسات في السنوات القادمة بهدف زيادة إنتاجية المواطن المصرى وتحسين مستوي معيشته مما يساعد على إستفادته من ثمار النمو الإقتصادي وتحقيق النمو الإحتوائى؛ مع التأكيد على مبادئ: الاستدامة والإتاحة والعدالة والإدماج. ولقد انبثق عن رؤية مصر ٢٠٣٠ ثمانية أهداف محورية؛ تتكامل مع بعضها البعض، وترتكز موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ على ضمان تحقيقها بما يكفل توفير حياة كريمة لاثقة للمواطنين.

ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ خاصة مع تحديات الجائحة العالمية COVID-19

ساعدت مكتسبات برنامج الإصلاح الإقتصادي المطبق منذ عام ٢٠١٦ في تحسين القدرة المالية والمرونة للموازنة العامة للدولة لمواجهة أية أزمات أو صدمات محلية أو خارجية.

الاطار العام للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا بمصر:

- التعامل مع التحدي علي مراحل وبشكل سريع ومؤثر ولكن مع الحفاظ علي الاستقرار الاقتصادي والمالي ودون التأثير سلباً علي مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي وأهمها دفع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف.
- استهداف اليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة علي التخارج منها وفقاً للمراحل المختلفة للتحدي.
- الانتقاء من خلال توزيع اكبر قدر من الحماية والمساندة للأسر الأولى بالرعاية والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً بشكل عادل.
- تعزيز الشفافية والافصاح في مواجهة التحدي من خلال التواصل المستمر مع الجمهور والاعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة.

«موازنة مساندة النشاط الإقتصادي ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي»

اتخاذ سياسات استباقية لإدارة التحدي لجائحة «كورونا» وتخصيص ١٠٠ مليار جنيه (٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي) لمواجهة تداعيات التحدي.

تشجيع وتحفيز النمو والطلب المحلي لتخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا على كاهل المواطن والشركات العاملة بمصر.



مساندة المشروعات وإنتاجية وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية خاصة مع التحديات التي تواجه كافة قطاعات الإقتصاد مع الجائحة.



حزم تحفيزية لدعم الصناعة الوطنية وتعظيم القدرة الانتاجية وفتح أفاق جديدة لنفاذ الصادرات للأسواق العالمية. إتساقاً مع الهدف الثالث من رؤية ٢٠٣٠ «إقتصاد تنافسي متنوع».



تطوير الجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواءم مع متطلبات التنمية الإقتصادية والتكنولوجية وهو ما يتفق مع رؤية الإصلاح الإداري للدولة والتركيز على التحول إلى الإقتصاد الرقمي.

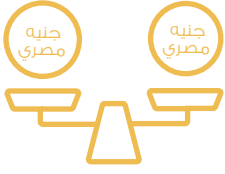


التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.



تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية، وتعزيز مصداقية الحكومة فيما يخص الموازنة مما يساهم في تفعيل كفاءة الإنفاق العام ويعلي من رضا المواطن .





استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال استقرار مؤشرات دين أجهزة الموازنة العامة من الناتج المحلي عند نحو ٨٣٪ والاستمرار في تحقيق فائض أولي وخفض العجز الكلي للموازنة تماشياً مع الهدف الثالث من الاهداف الاستراتيجية لوزارة المالية «تحقيق الإستدامة المالية» وتحجيم العجز والدين.



الاستمرار في تطوير منظومة التحول الرقمي بمختلف القطاعات خاصا فيما يتعلق بالمنظومتين الضريبية والجمركية وكل ما يتعلق بنظم ادارة ميكنة المالية العامة.



تحديث اليات الدفع والتحصيل الالكتروني من خلال الوسائل الميسرة والأكثر أمانا مثل QR Code

الملامح الرئيسية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

موازنة معتمدة



• خفض العجز الكلي ليصل إلى ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي

موازنة معتمدة



• خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى ٨٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية يونيو ٢٠٢١

موازنة معتمدة



• تحقيق فائض أولي يصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي

تم اعداد موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ظل تفشئ جائحة كورونا وتأثيراتها المتزايدة والمتلاحقة التي ادت الى تأثير كبير ومستمر في الاوضاع والافتراضات الاقتصادية والمالية. ولهذا فقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة التي أرسلت لمجلس النواب الموقر في نهاية مارس ٢٠٢٠ التزاما بنصوص الدستور المصري كما هي الى حد كبير ودون تغيير لحين إستشراق ووضوح الرؤية بحيث يتم إعادة تقدير الموقف مع نهاية النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النواب.

التقسيم الاقتصادي

القيمة
بالمليار جنيه

٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩ ختامي مبدئي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	
١,٢٨٨.٨	٩٧٥.٤	٩٤١.٩	٨٢١.١	إجمالي الإيرادات
٩٦٤.٨	٧٣٩.٦	٧٣٦.١	٦٢٩.٣	الضرائب
٢.٢	٥.٣	٢.٦	٣.٢	المنح
٣٢١.٨	٢٣٠.٥	٢٠٣.٢	١٨٨.٦	الإيرادات الأخرى
١,٧١٣.٢	١٤٣٤.٧	١,٣٦٩.٩	١,٢٤٤.٤	إجمالي المصروفات
٣٣٥.٠	٢٨٨.٧	٢٦٦.١	٢٤٠.١	الأجور و تعويضات العاملين
١٠٠.٢	٨٦.٨	٦٢.٤	٥٣.١	شراء السلع والخدمات
٥٦٦.٠	٥٦٨.٤	٥٣٣.٠	٤٣٧.٤	الفوائد
٣٢٦.٣	٢٢٩.٢	٢٨٧.٥	٣٢٩.٤	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١٠٥.٠	٨٦.٨	٧٧.٦	٧٤.٨	المصروفات الأخرى
٢٨٠.٧	١٩١.٦	١٤٣.٣	١٠٩.٧	شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)
٤٢٤,٤-	٤٥٩,٣-	٤٢٨,٠-	٤٢٣,٣-	العجز/الفائض النقدي
٧,٧	٣,٥	٢,٠	٩,٣	صافي حيازة الأصول المالية
٤٣٢,١-	٤٦٢,٨	٤٣٠,٠-	٤٣٢,٦-	العجز/الفائض الكلي
%٦,٢-	%٧,٨-	%٨,٢-	%٩,٥-	نسبة العجز/الفائض النقدي للنتائج المحلي (%)
%٦,٣-	%٧,٩-	%٨,٢-	%٩,٧-	نسبة العجز/الفائض المالي الكلي للنتائج المحلي (%)
%٢,٠	%١,٨	%٢,٠	%٠,١	نسبة العجز أو الفائض الأولي للنتائج المحلي (%)

استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

وفقاً لمجلد الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٤٠ مليار جنيه
٢٠٢١/٢٠٢٠	٧٤٠ مليار جنيه
الاستثمارات الحكومية (٢٨٠,٧ مليار جنيه)	
من الخزانة والقروض	١٧٧ مليار جنيه
تمويل ذاتي ومنح	١٠٣,٧ مليار جنيه
استثمارات القطاع الخاص (١٤٤,٥ مليار جنيه)	
إستثمارات الهيئات الاقتصادية وقطاع الاعمال العام وإستثمارات أخرى	٣١٤.٨ مليار جنيه

قيمة الاستثمارات الكلية

أهم القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي والتي تستحوذ على أكبر نسبة من الاستثمارات

القطاع الصناعي

بلغت الاستثمارات المقدره للصناعات التحويلية نحو ٨٠,٦ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.



الزراعة والري

توجيه استثمارات قدرها حوالي ٤٣ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.
زيادة الصادرات الزراعية لتصل قيمتها الى ٢,٦ - ٢,٧ مليار دولار في خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.



الكهرباء

يعد أداء قطاع الكهرباء مقياساً لمدى التقدم الاقتصادي للدولة، حيث يعد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي وتقوم عليها كافة المشروعات الصناعية والزراعية والعمرائية.
يقدر اجمالي الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء بنحو ٤٥,٣ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.



أهم الإجراءات في مجال قطاع الكهرباء:

تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية (ملحوظة: تحسين ترتيب مصر في مؤشر الحصول على الكهرباء من المركز ١٤٥ في عام ٢٠١٥ الى المركز ٩٦ عام ٢٠١٩ الى المركز ٧٧ عام ٢٠٢٠).
تشجيع الاستثمار في مجال الكهرباء من الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وتحقيق الفصل الكامل بين أنشطة إنتاج ونقل الكهرباء، حيث كان قد صدر قانون الكهرباء الموحد رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥.

قطاع السياحة

من المقرر ان تبلغ الاستثمارات في قطاع السياحة ٥,٢ مليار جنيه فى خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.



الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تقدر استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٦,٥ مليار جنيه فى خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

أهم الإجراءات فى مجال تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- تهيئة البنية التكنولوجية والمعلوماتية للانتقال الى العاصمة الادارية الجديدة.
- مشروع ميكنة الخدمات الحكومية.
- تطوير البنية المعلوماتية للجهاز الإدارى للدولة.



قطاع النقل

من المقرر ان تبلغ الاستثمارات في قطاع النقل ١١٩,٧ مليار جنيه فى خطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويعتبر تحسين وتطوير هذا القطاع أولوية للحكومة لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة المصانع وتسهيل حركة نقل البضائع والأفراد ومدخلات الإنتاج.



مفاهيم هامة:

التضخم: هو معدل الزيادة في مؤشر أسعار السلع الأساسية التي يستهلكها المواطن في حياته اليومية والتضخم يؤدي الى فقدان القوة الشرائية. والتضخم يحصل نتيجة عدة عوامل ومنها إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، او نتيجة لاسباب تتعلق بزيادة تداول النقود ولا يقابلها زيادة في الانتاج، او بسبب تعطل قنوات الانتاج، أو بسبب عوامل خارجية مثل ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج، وضعف قوة الجنيه امام العملات الأجنبية الاخرى وبالتالي زيادة اسعار الواردات.



الناتج المحلي الإجمالي: هو اجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل البلد خلال سنة. ويعكس هذا الناتج حالة الاقتصاد.



الاستثمارات الكلية: هي استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل كل من الانفاق الحكومي والمحول من الخزانة، بالإضافة الى التمويل الذاتى وبعض الموارد الاخرى من مصادر غير حكومية او انفاق القطاع الخاص والتي تعدها وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى.



جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء

تأتي «موازنة البرامج والأداء» في إطار حرص وزارة المالية على تطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة، ومراقبة فاعلية الأداء. حيث يتم توزيع الإنفاق العام وفقاً للبرامج والأنشطة والمشروعات وربطها بالتوجه الإستراتيجي للدولة في ضوء التحديد الدقيق للتكاليف والعوائد ومؤشرات قياس الأداء، مما يساهم في الإستغلال الأمثل للموارد وتحسين مستوى الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنين.

تم البدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على ٧ وزارات في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ زادت إلى ٢٢ وزارة في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.	
صدر برنامج عمل الحكومة (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) متضمناً الإطار الفكري لرؤية مصر ٢٠٣٠، وفي ضوء برامج موازنة البرامج والأداء.	
في شهر أبريل ٢٠١٩، تم الإستعانة بعدد من المؤسسات الدولية ذات الخبرة والجهات المانحة لإعداد برنامج تدريبي لمجموعة من الوزارات عن موازنة البرامج والأداء.	
في شهر نوفمبر ٢٠١٩، تم إعداد «النموذج الموحد لموازنة البرامج والأداء» بالتعاون بين لجنة الخطة والموازنة، ووزارتي المالية والتخطيط ليلزم كافة الجهات الحكومية كنموذج موحد لإعداد موازنة البرامج والأداء.	
قامت عدد من المؤسسات الدولية ذات الخبرة والجهات المانحة بتدريب عدد من المتدربين من وزارة المالية بهدف تدريب كافة العاملين المنوط بهم إعداد الموازنة.	
تم إطلاق «البرنامج الوطني لبناء قدرات الموظفين» لكافة الجهات الموازنية بالدولة على النموذج الموحد خلال الفترة من ٢٠١٩/١٢/٨ حتى ٢٠١٩/١٢/١١.	
قام المتدربين بتدريب نحو ١٨٠٠ فرد من ممثلي كافة الجهات الداخلة للموازنة العامة للدولة على تطبيق موازنة البرامج والأداء.	

أقر منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ أن يتم مراعاة ما يلي:

- تقديم مشروع موازنة الوزارات والجهات التابعة لها على أساس البرامج بالإضافة إلى التقسيم النمطي وموزعة على البرامج الرئيسية والفرعية.
- عرض البرامج وأهدافها، وملخص لأهم مخرجات كل برنامج على حدة.
- تحديد وحدة الأداء وتكلفتها لكل مشروع أو نشاط.
- تحديد المدى الزمني لتنفيذ كل برنامج وبيان نسب التنفيذ السابقة منه.
- تحديد مؤشرات قياس الأداء لكل برنامج.
- تحديد أعداد مقدمي ومتلقي الخدمة لكل برنامج.

يمكن الرجوع إلى قسم الملاحق للإطلاع على أهم المشروعات القومية وفقاً لموازنة البرامج والأداء بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

تدخلات السياسة المالية لمواجهة COVID-19

خطة تنفيذ الاطار العام للتحدي وتداعيات جائحة كورونا بمصر:

دراسة التأثير المحتمل للتحدي على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الاخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة لعامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠.

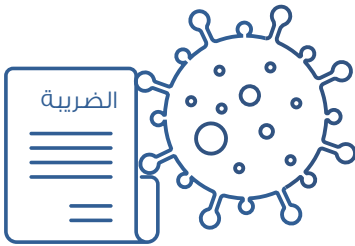
الإعلان وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.

تأثير التحدي على إحصاءات المالية العامة:

قامت وزارة المالية بدراسة وحساب الأثر المالي sensitivity analysis بإفتراض تعرض المؤشرات المالية لصدمة إثر جائحة كورونا وتم إعداد ٢ سيناريو وإحتساب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه خصصتها الدولة للإنفاق على تدابير محددة لمواجهة التحدي ومساندة النشاط الإقتصادي والقطاعات المتضررة.

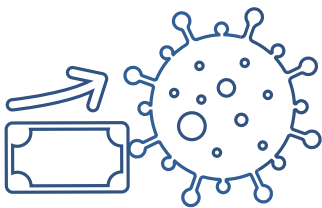
تأتى علي رأس القطاعات الهامة التي تضررت من التحدي وساهمت في الانخفاض الكبير في معدلات النمو كل من قطاع السياحة وقناة السويس والطيران والاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وتحويلات المصريين من الخارج.

أهم بنود الإيرادات التي تأثرت بكوفيد (انخفاض)



- ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة
- ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية
- ضريبة القيمة المضافة على المطاعم والفنادق
- ضرائب التجارة الدولية
- ضرائب وأرباح قناة السويس
- الرسوم والدمغات
- إيرادات الموانئ والقنصليات

أهم بنود النفقات التي تأثرت بكوفيد (زيادة)



- نفقات علاج مواطنين جمهورية مصر العربية
- نفقات الأدوية
- نفقات التأمين الصحي و الأدوية
- نفقات مساندة النشاط الاقتصادي
- نفقات الاستثمارات
- نفقات الحماية الاجتماعية

بناء وتطوير إطار جديد وشامل لتقديرات المالية العامة

افتراضات المؤشرات الاقتصادية الكلية

٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معتمة	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	
	مبدئي	موازنة				
٩.٠	*٥.٧	١.٥	١٣.٩	٢١.٦	٢٣.٣	معدل التضخم (%)
١٣.٥	١٤.٨	١٥.٥	١٨	١٨.٥	١٨	متوسط سعر الفائدة (%)
٦١	٥٢.٢	٦٨	٧٠	٦٤	٥٠	متوسط سعر برنت (دولار/برميل)
٦,٨٤٤	--	٦,١٦٣	٥,٢٥٦	٤,٤٤١	٣,٤٧٠	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)
٤.٥	٣.٦	٦	٥.٦	٥.٣	٤.٢	معدل النمو (%)

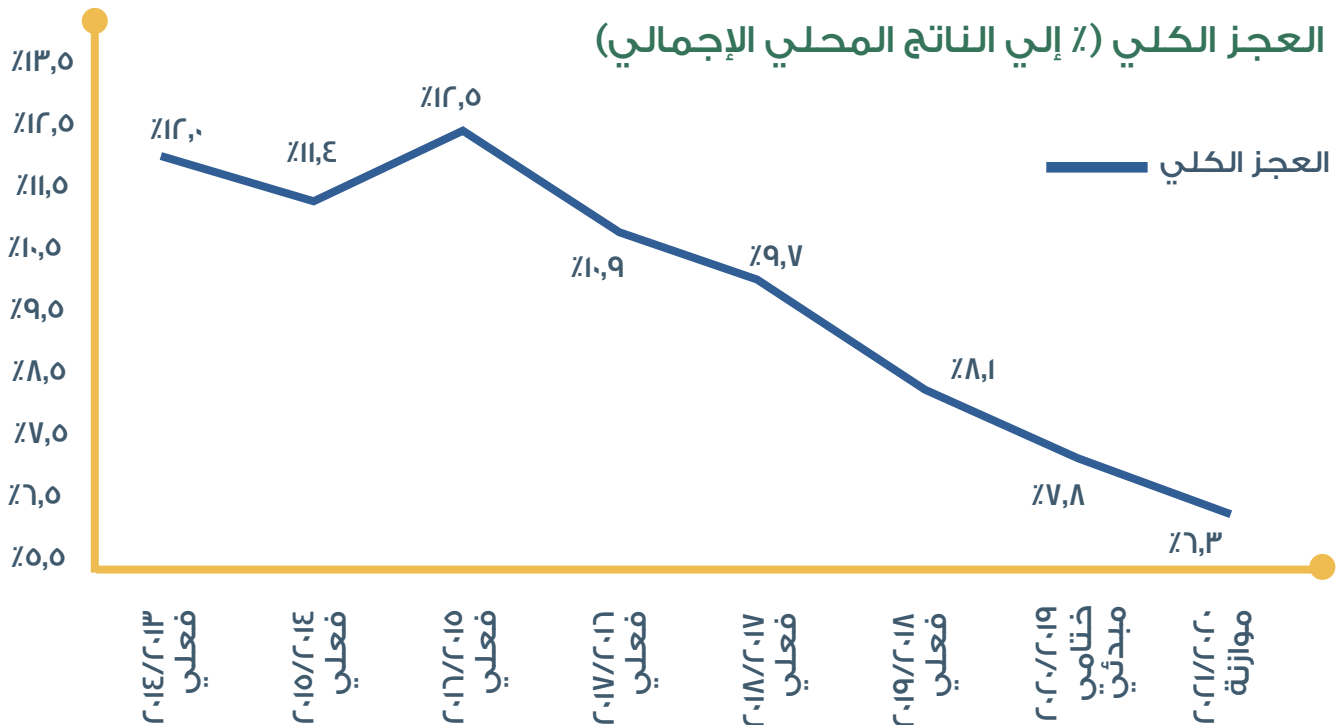
-- غير متاح.
* متوسط معدل التضخم خلال الفترة يوليو- يونيو ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

مراحل التعامل مع التحدي و تأثيرها علي إحصاءات المالية العامة

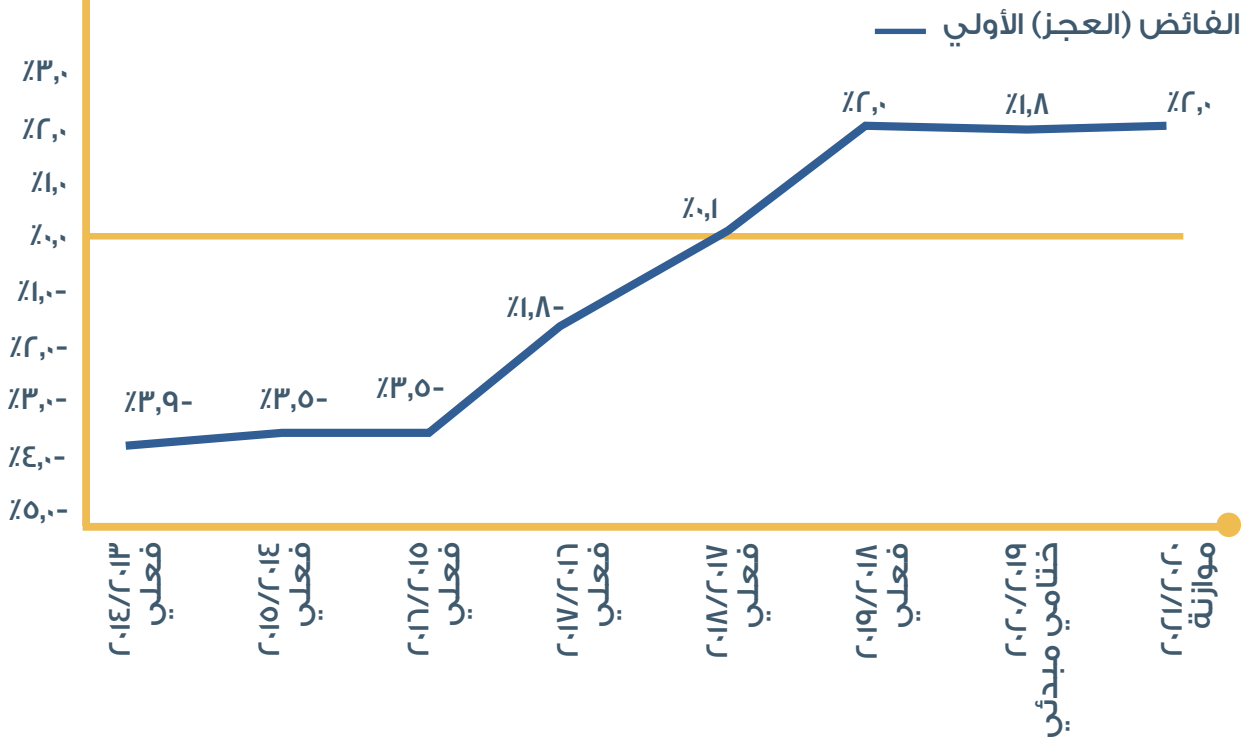
تأثير الإجراءات على الأهداف المالية:

- تم دمج الأثر المالي للإجراءات في تقديرات الموازنة على جانب الإيرادات والمصروفات للعام المالي الحالي وعلى المدى المتوسط.
- هكذا قمنا بإنتاج إطار كامل ومُحدَّث للمالية العامة مع أهداف مالية جديدة لنسب العجز الكلي والاولي ونسب الدين المحلي والاجنبي على المدى المتوسط.

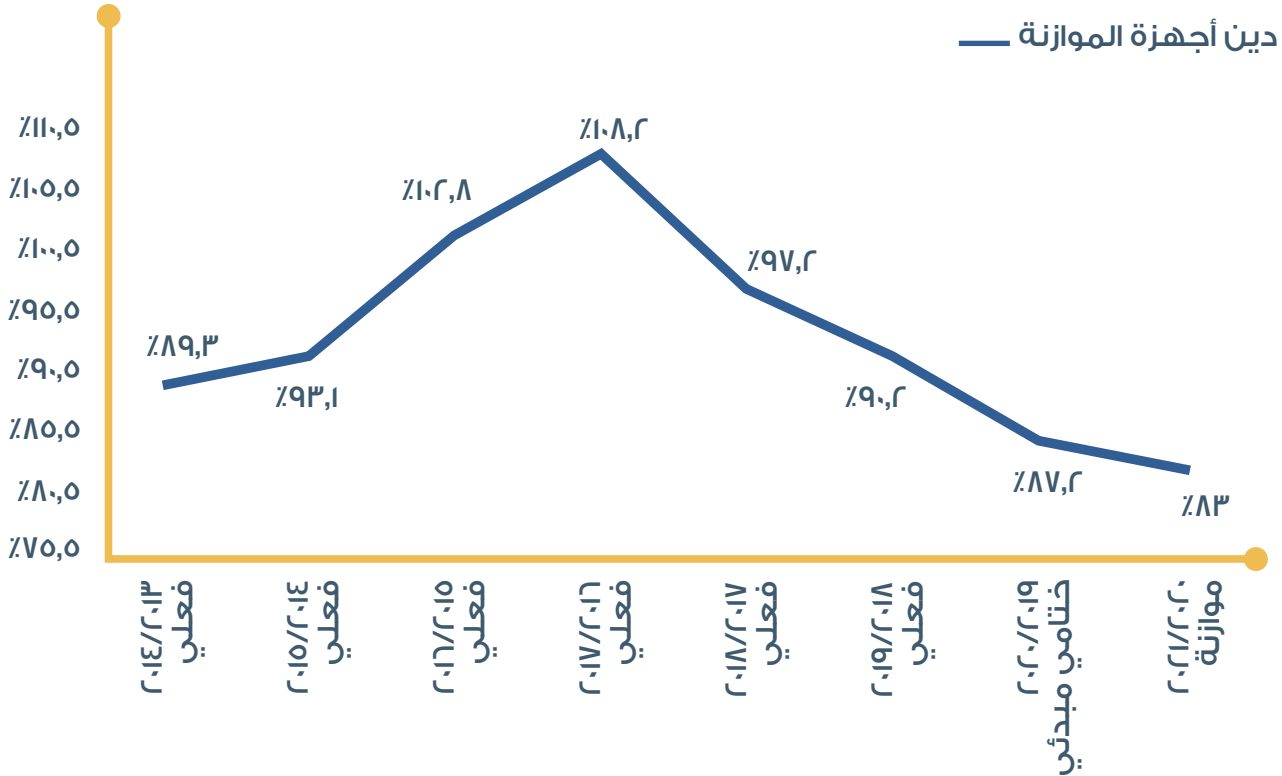
العجز الكلي (% إلي الناتج المحلي الإجمالي)



الفائض (العجز) الأولي (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)



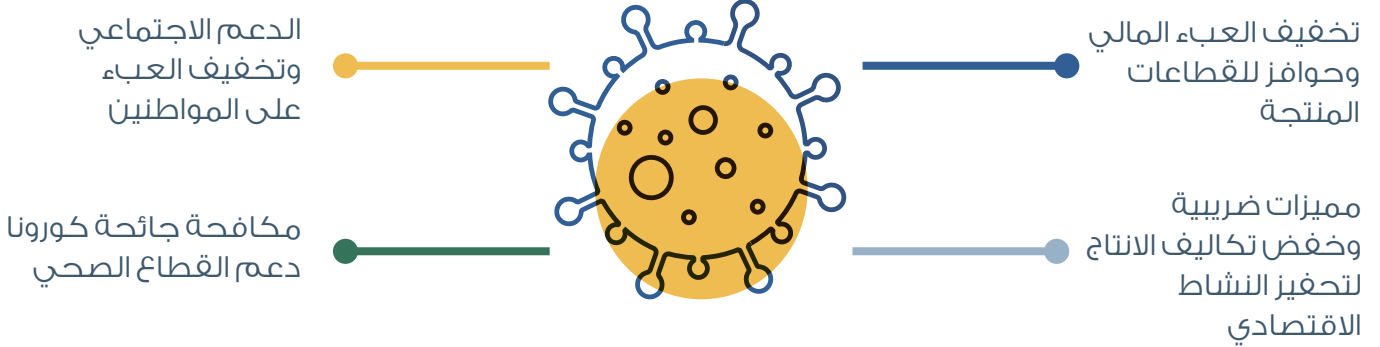
دين أجهزة الموازنة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)



جدير بالذكر أنه تم اعداد موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ظل تفشى جائحة كورونا وتأثيراتها المتزايدة والمتلاحقة التي ادت الى تأثير كبير ومستمر فى الأوضاع والاقتصادى والمالية. ولهذا فقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة التي أرسلت لمجلس النواب الموقر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ التزاما بنصوص الدستور المصرى كما هى الى حد كبير ودون تغيير لحين إستشراف ووضوح الرؤية بحيث يتم إعادة تقدير الموقف مع نهاية النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النواب.

تفاصيل إجراءات الدولة لمواجهة جائحة كورونا منذ بداية التداعيات وحتى الان:

أعلنت الحكومة في مايو ٢٠٢٠ أن ٦٣ مليار من أصل ١٠٠ مليار قد تم تخصيصها بالفعل لتغطية بعض الالتزامات العاجلة للنواحي التالية



أهم إجراءات دعم قطاع الصحة العامة

- شراء اللوازم والمعدات الطبية والوقائية، وشراء الوجبات وتكاليف التشغيل الإضافية (٧,٥ مليار جنيه)
- تعيين ٧ آلاف معيد ومدرس مساعد بكليات الطب بالجامعات، إضافة إلى تعيين ١٢٠٠ زميل وزميل مساعد من الأطباء بالمستشفيات (٠,٤ مليار جنيه)
- رفع بدل التعرض لخطر العدوى لأعضاء المهن الطبية بنسبة ٧٥٪ وكذلك رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات (٢,٦ مليار جنيه)
- مكافأة استثنائية لمرة واحدة تدفع للعاملين الصحيين (٠,٢ مليار جنيه)



دعم الفئات الأكثر ضرراً من الجائحة

- إعانة نقدية شهرية بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمال المتأثرين لمدة ٣ شهور (٣ مليار جنيه)
- إصدار ضمانات لتوفير تمويل إضافي لشراء وتوفير كميات إضافية من السلع الأساسية (٦ مليار جنيه)



دعم القطاعات الأكثر تضرراً

- إجراءات عامة (٣ مليار جنيه)
- السماح للمنشآت التجارية في الصناعات المتضررة بدفع الإقرارات الضريبية للشركات لعام ٢٠١٩ على مدى ٣ أشهر تنتهي في يونيو ٢٠٢٠ بدلاً من دفع المبلغ بالكامل في أبريل (٣ مليار جنيه)

تيسيرات داعمة للمواطن لتخفيف أثر الجائحة

- زيادة حد الإعفاء الضريبي إلى ١٥ ألف جنيه سنوياً
- استحداث شريحة ضريبية مخفضة تبلغ ٢,٥٪
- تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطى الدخل
- تعديل نسبة القروض الاستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠٪ مجموع الدخل الشهري



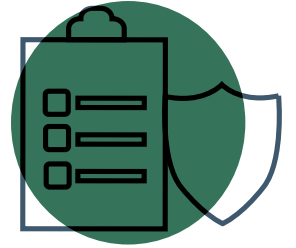
إجراءات خاصة بقطاع الصناعات

- تخفيض وتوحيد سعر الغاز الطبيعي لجميع الصناعات عند سعر ٤,٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (بتكلفة سنوية ٢ مليار جنيه)
- تخفيض تعرفه الكهرباء لجميع الصناعات بنسبة ٩٪ من السعر الحالي (بتكلفة سنوية ٤ مليار جنيه)
- تأجيل دفع الضريبة العقارية لمدة ٣ شهور (٠,٢٥ مليار جنيه)
- إلغاء وإنهاء المتأخرات المستحقة على المنشآت الصناعية حتى ديسمبر ٢٠١٩ لقطاع البترول بقيمة (٥,٣ مليار جنيه)



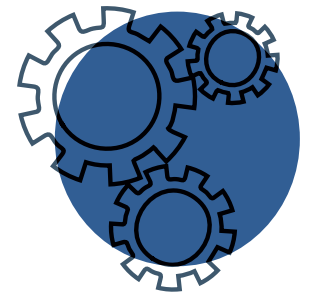
إجراءات خاصة بالمصدرين

- سداد ٣٠٪ من المدفوعات المستحقة للمصدرين بحد أدنى ٥ مليون جنيه وسداد مستحقات مبادرة الاستثمار والتي تربط سداد مستحقات المصدرين مقابل زيادة استثماراتهم داخل جمهورية مصر العربية (٥,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٧ مليار في ٢٠٢١/٢٠٢٠)
- توقيع ١١٨ اتفاق تسوية مع المصدرين لتسوية إجمالي مستحقاتهم علي خمس سنوات بقيمة إجمالية بلغت ١٠ مليار وتم صرف ١,٦ مليار جنيه للمصدرين في عام ٢٠١٩
- وتم صرف إجمالي ٥,٦ مليار جنيه لإجمالي ١٦٦٧ من الشركات المصدرة
- تسوية المتأخرات عن طريق المقاصة مع الضرائب والجمارك والتي استفادت منها ٢٥٠ شركة بقيمة ٩٠٠ مليون جنيه



السياحة والثقافة

- إعفاء المنشآت السياحية من الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور (٠,٢ مليار جنيه)
- اصدرت وزارة المالية ضمانا للبنوك العامة لتقديم قرض للمنشآت السياحية والفندقية بقيمة (٣ مليار جنيه)
- القرض سيكون بمعدل فائدة منخفض مع فترة سماح لمدة عامين وفترة سداد تمتد لمدة ٥ سنوات.

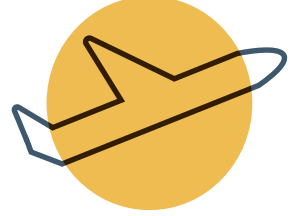


قطاع المقاولات

- توفير مخصصات إضافية للمقاولين والموردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملة وتنفيذ برامج الاستثمار الحكومية (١٠ مليار جنيه)
- الإنفاق الإضافي على برامج الأشغال العامة (رصف الطرق الداخلية في القرى ومعظمها في مدن صعيد مصر) (٣ مليار جنيه)

طيران

- قدمت وزارة المالية قرض مساند للشركة القابضة لمصر للطيران مع منحها فترة سماح لمدة عامين أو عند تحقيق ٧٥-٨٠٪ من معدلات التشغيل المحققة في عام ٢٠١٩ ايهم اقرب (٢ مليار جنيه)
- تغطية تكاليف الرحلات الاستثنائية لإعادة المصريين من الخارج وتكلفة الحجر الصحي (٨٠ مليون جنيه)
- قيام قطاع البترول باعفاء شركة مصر للطيران من غرامات تاخير واعادة جدولة بعض المديونيات المستحقة عليها (٥ مليار جنيه)



دعم قطاعات أخرى

- اجراءات خاصة بكل من قطاع التعليم وبعض الشركات القابضة وغيرها من القطاعات بنحو ١.٥ مليار جنيه.

تكلفة الإجراءات التي إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات وأثار جائحة كورونا حتى الآن

الإجراء	التكلفة (مليون جنيه)	٪ الى الناتج المحلي الإجمالي
الإجمالي العام ومنها	٦٣,٠٠٠	١,١٪
١- إجراءات لدعم قطاع الصحة العامة	١٠,٧٢٣	٠,٢٠٪
٢- دعم القطاعات الاكثر تضررا	٣٧,٠٦٥	٠,٦٢٪
إجراءات عامة	٣,٠٠٠	٠,٠٥٪
إجراءات خاصة بقطاع الصناعات	٧,٥٨٥	٠,١٣٪
إجراءات خاصة بالمصدرين	٣,٠٠٠	٠,٠٥٪
السياحة والثقافة	٣,٢٠٠	٠,٠٥٪
طيران	٧,٢٨٠	٠,١٢٪
قطاع المقاولات	١٣,٠٠٠	٠,٢١٨٪
٣- دعم الفئات الاكثر ضررا من الجائحة	٩,٠٠٠	٠,١٥١٪
٤- دعم قطاعات أخرى	١,٥٠٠	٠,٠٢٪

كيف تم تمويل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات واثار جائحة كورونا COVID-19

استطاعت الحكومة المصرية الحصول على حزم تمويلية بقيمة ١٣ مليار دولار كما يلي:



اصدار سندات دولية سيادية بقيمة ٥ مليار دولار فى مايو ٢٠٢٠.



الحصول على قرض بقيمة ٢,٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع (RFI) فى مايو ٢٠٢٠.

الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد للحصول على قرض تسهيل ائتماني لمدة عام بقيمة ٥,٢ مليار دولار.



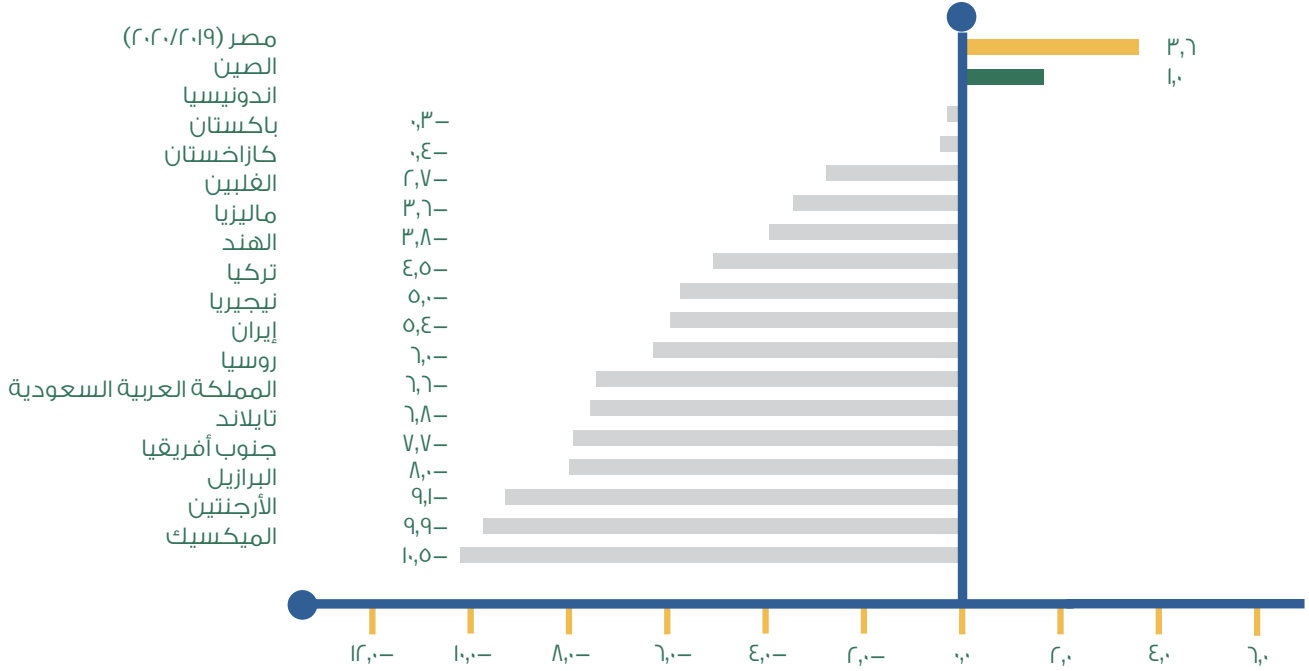
لازالت المؤسسات الدولية تجدد ثقتها فى الاقتصاد المصرى من حين لآخر، كما يلي:

- نجاح الاقتصاد المصري في التعامل مع تداعيات كورونا بشهادة المؤسسات المالية الدولية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي إيجابي، في حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة، ما يزيد من ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المصري.
- أكدت مؤسسة «جي. بي. مورجان» فى شهر يونيو ٢٠٢٠ أن مصر تعد الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط وأفريقيا التي اختتمت بنجاح الدورة السنوية لمراجعة التصنيف الائتماني واحتفظت بثقة جميع مؤسسات التقييم العالمية الثلاثة: «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش» خلال فترة من أصعب الفترات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، تم تثبيت التقييم السيادي والتصنيف الائتماني لمصر مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري؛ مما يُعد دليلاً قوياً على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي نالت به ثقة مؤسسات التصنيف الائتماني ومجتمع الاستثمار الدولي.
- بالرغم من تحديات جائحة كورونا إلا أنه من المتوقع إستمرار تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة ووضع الدين فى مسار نزولي

S&P Global
Moody's
Fitch
Ratings

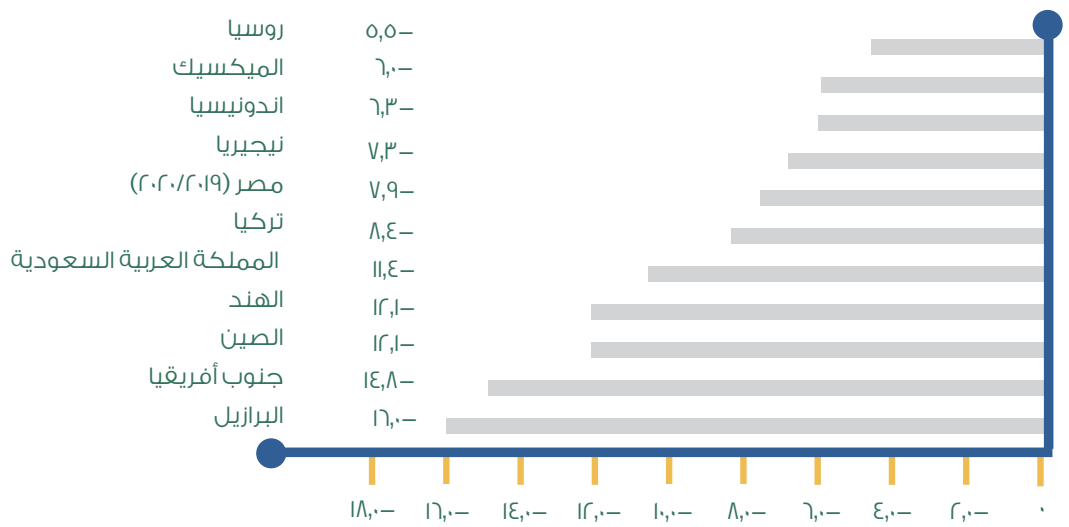
وضع مصر مقارنة بالبلاد النظيرة لها والاقتصاديات الناشئة

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠



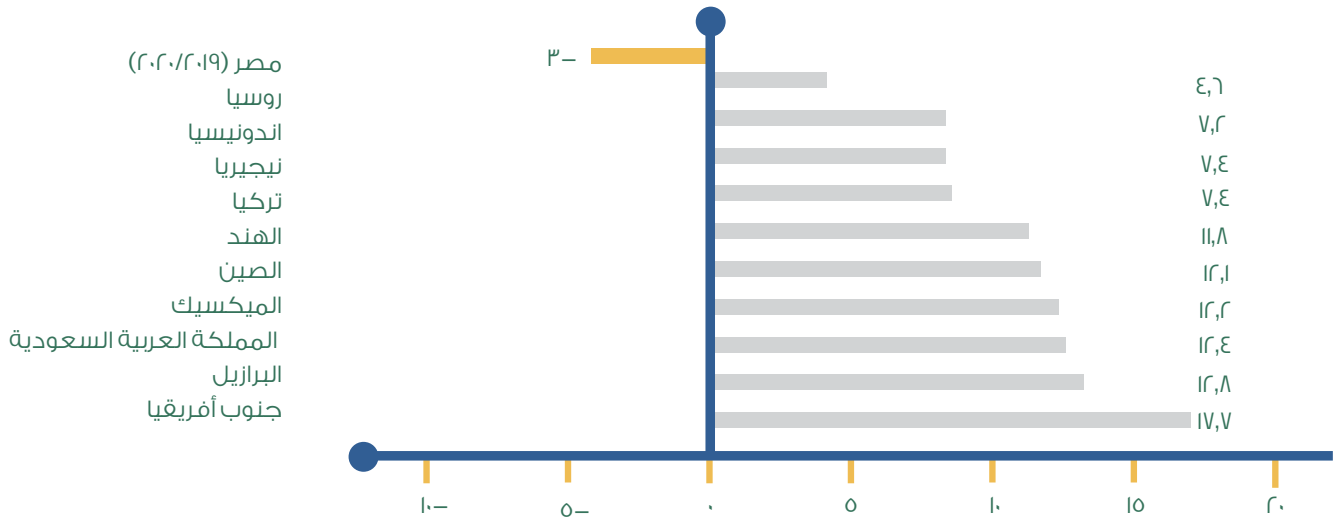
ان جمهورية مصر العربية من الدول المحدودة جدا التي استطاعت ان تحقق معدل نمو حقيقي موجب خلال عام ٢٠٢٠، كما ان معدل النمو المحقق بها يعتبر هو الاعلى على مستوى معظم الدول الناشئة.

العجز الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠



نسبة عجز الموزانة المقدرة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمصر يعتبر جيد ومتوسط مقارنة بما متوقع تحقيقه من قبل معظم الدول الناشئة.

مقارنة الدين مع باقى دول العالم لعام ٢٠٢٠ التغير في معدل الدين كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



مصر من الدول المحدودة جدا التي استطاعت ان تخفض نسبة المديونية للناتج المحلي خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو انجاز يعكس الجهد المبذول خلال العام المعنى والاعوام السابقة، وكذلك يعكس نجاح الحكومة المصرية فى التعامل مع تداعيات جائحة كورونا بشكل متوازن وسليم.

ما هو الدين الحكومي؟

الاقتراض هو أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، الاقتراض يساعد الحكومة علي زيادة الانفاق على الخدمات المقدمة للمواطنين دون اللجوء إلي زيادة الضرائب وتحميلهم أعباء جديدة. هناك توجه من الحكومة للاستثمار في المشروعات الانتاجية ذات عائد استثماري وصحي وبيئي كمشروعات تحسين البنية التحتية وبناء المدارس والمستشفيات. ده غير ان الحكومة عليها التزامات مالية سابقة تتعلق بسداد فوائد وأقساط ديون الأعوام الماضية.

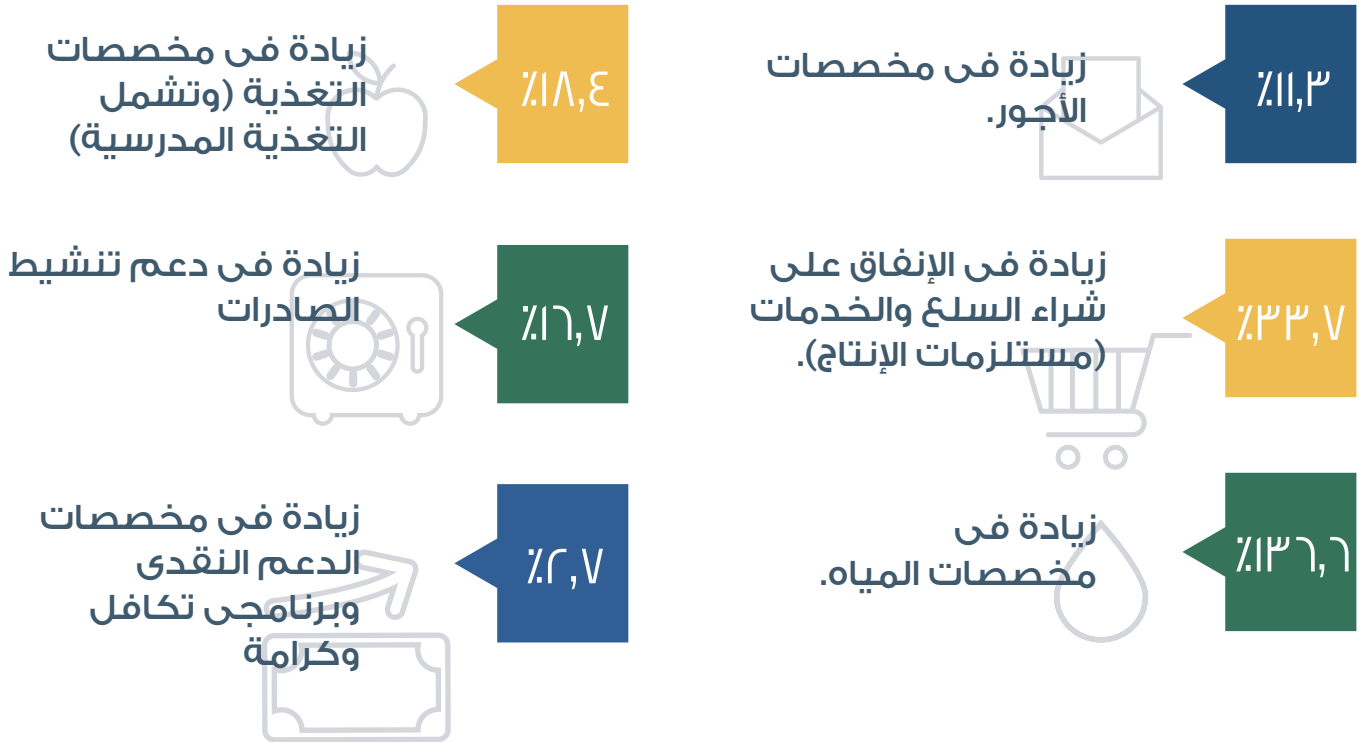
كيف نسدد فوائد وأقساط الدين ولمن؟

المصادر التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل الدين مختلفة، منها إصدار الأذون والسندات على الخزانة والحصول على تسهيلات بنكية من البنك المركزي والاقتراض الخارجي. تسدد فوائد وأقساط الدين للجهات التي استثمرت في السندات الحكومية، ومنها البنوك التجارية والمنظمات الدولية وجهات أخرى. أقساط الدين وفوائده واجبة السداد وفقا لآجال محددة وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية في اداء الاقتصاد المصري.

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

تأتي موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ متنسقة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف تنمية الانسان المصري والنهوض به على كافة الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الاول منها وهو «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته». حيث يتطلب هذا الهدف منظومة تنموية متكاملة واحتوائية وتحسين البنية التحتية وإتاحة الخدمات الأساسية للمواطنين بجودة عالية. وفى هذا الإطار:

تشمل موازنة العام الجديد زيادة في المخصصات كما ما يلي:



فيما يخص الحماية الاجتماعية

كما تتبنى الأجنحة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن هدفها الأول توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية تتميز بالكفاءة والفاعلية وقائمة على الشمول المجتمعي. حيث تقوم الدولة بمراجعة برامج التأمين الاجتماعي والصحي لتلافي القصور فيهما وتوسيع مظلة الاستهداف. وقد انعكس ذلك على موازنة الدولة كما يلي:

المبادرة الرئاسية لدعم المستهلك المصري التي تستهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين بتوفير السلع المعمرة وغير المعمرة بخصومات تصل إلى ٢٠٪ وخصم إضافي ١٠٪ لكل من حاملي البطاقات التموينية، تتحمله الخزانة العامة للدولة بإجمالي ١٢,٢٥ مليار جنيه.

الإستمرار فى تنفيذ ورفع كفاءة عدد من البرامج المستهدفة للحماية الاجتماعية.

التوسع فى برامج الدعم النقدي من خلال البرامج الضمانية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية.

برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين على نفقة الدولة.

برامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الإنتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية.

استمرار واستكمال منظومة التأمين الصحى الشامل وتطوير المستشفيات القائمة والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة.

تطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل دعم الإسكان الإجتماعى، ودعم التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، ودعم إشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو.



فيما يخص التعليم والصحة

ترتكز الأجنحة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن هدفها الرابع «المعرفة والابتكار والبحث العلمى» على الإهتمام بتنمية الإنسان المصري ورفع إنتاجيته والإستثمار في البشر من خلال تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية التى يتلقاها المواطن والتحفيز على الإبتكار والبحث العلمى.

تتضمن موازنة ٢٠ / ٢١ زيادة مخصصات الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التى لها عائد مباشر على الأطفال، وتتوافق البيانات المعروضة فى كل وثائق الموازنة المبدئية مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (مادة ١٨)، وقطاع التعليم ما قبل الجامعى ٤٪ (مادة ١٩)، والتعليم الجامعى ٢٪ (مادة ٢١)، والبحث العلمى ١٪ (مادة ٢٣).

قطاع التعليم

يمثل الإنفاق على التعليم ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تبلغ مخصصات التعليم (قبل الجامعي والتعليم العالي) ٣٦٣,٦ مليار جنيه بزيادة ٤٦,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,٨٪ مقارنة بموازنة العام السابق مع التركيز على التعليم الفني وبناء قدرات المعلمين.

٦,٤ مليار جنيه مخصصات البحث العلمي.



(أ) التعليم قبل الجامعي

وفقاً لخطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، من المقرر تنفيذ ٢٥٥٥ مشروعاً بإجمالي ٣٩٠٦٤ فصلاً في مختلف المراحل التعليمية بتكلفة حوالى ١٢,٢ مليار جنيه.

خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية ٢٠٢١ / ٢٠

المرحلة التعليمية	عدد الفصول	التكلفة (مليار جنيه)
حضانة	٥٨١٥	١.٦٨
ابتدائي	١٧٢٦١	٥.٠١
إعدادي	٨٤٦٢	٢.٤٥
ثانوى عام	٤٢١٧	١.٢٤
تعليم فني	٣٠١٦	٠.٩٥
تربية خاصة	٢٧٠	٠.٩٤
برنامج الإدارة	--	٠.٧٨٥
الإجمالي	٣٩٠٦٤	١٢.٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والتنمية الاقتصادية
-- بيان غير متاح

(ب) التعليم الجامعي والعالي

أهم المشروعات المستهدفة بخطة ٢٠٢٠/٢٠٢١:

التوسّع فى إنشاء الجامعات التكنولوجية من خلال البدء فى إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة (أسيوط الجديدة/ طيبة الجديدة/ السلام شرق بورسعيد/ برج العرب/ أكتوبر/ الغربية) بهدف ربط خريجى التعليم الفنى الجامعى بسوق العمل.

١

التوسّع فى إنشاء الجامعات الأهلية (٥ جامعات بإجمالى ١,٤ مليار جنيه، منها مشروع إنشاء الجامعة الفرنسية بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه).

٢

استكمال تجهيز بعض الجامعات القائمة (القاهرة الجديدة/ بنى سويف/ جامعة سيناء).

٣

البحث العلمى

ارتفع ترتيب مصر فى مؤشر المعرفة العالمى ١٧ ترتيباً، من الترتيب رقم ٩٩ من ١٣٤ دولة فى عام ٢٠١٨ إلى الترتيب رقم ٨٢ من ١٣٦ فى عام ٢٠١٩.

١

احتلت مصر الترتيب رقم ٣٥ من بين دول العالم من حيث البحث العلمى المنشور.

٢

حصدت مصر المرتبة ٩٢ فى مؤشر الابتكار العالمى للنصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠ / ١٩ وتقدّمت بنحو ثلاثة مراكز عن العام الماضى ١٨ / ٢٠١٩.

٣

قطاع الصحة

(يمثل الإنفاق على الصحة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

تم زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولتغطية تكلفة التأمين الصحي والأدوية وحوافز أعضاء القطاع الصحي وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٨,٥ مليار جنيه بزيادة ٨٣,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٧٪ عن العام المالي السابق، وتشمل ما يلي:

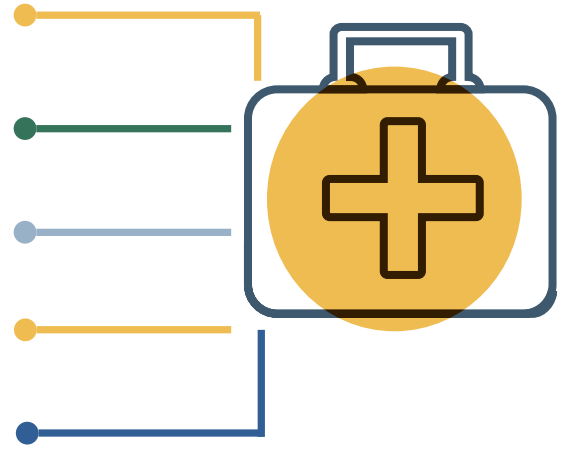
استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه متضمناً غير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي.

زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة.

تمويل الهيئة العامة للرعاية الصحية.

زيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحي.

يمكنة كافة المستشفيات (١١٣ مستشفى)، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكافة المترددين.



المبادرات المقترحة بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٠ لقطاعات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي

اسم الجهة	إجمالي الإنفاق (بالمليار جنيه)
مبادرات وزارة الصحة والسكان منها؛ (صحة المرأة، المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية، الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة، علاج الفشل الكلوي، منع انتشار العدوى من الأم الحامل إلى الجنين، أمراض حديثي الولادة ووقاية الأطفال من الأمراض المزمنة، توفير الأمصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة، العلاج على نفقة الدولة، الصحة النفسية وتحسين الأوضاع المالية للأطباء من خلال رفع بدل المهن الطبية ومكافأة اطباء الامتياز).	١٦,٣
مبادرات وزارة التربية والتعليم مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول و الثاني الابتدائي.	١,٥
مبادرات وزارة التعليم العالي مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية.	١,٥
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (لعدد ٣,٤ مليون أسرة).	١٩
اجمالي المبادرات	٣٨,٣

حيث يشمل الإنفاق لتلك القطاعات ما يلي:

١. إنفاق الهيئات الاقتصادية وبعض الشركات على كل من التعليم والصحة والبحث العلمي.
٢. إعادة توزيع إنفاق بعض الجهات على مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي على الرغم من تبعية تلك الجهات إدارياً لوزارات وجهات أخرى مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والتأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به، وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية في المدن الجديدة.
٣. يتم إضافة نصيب أعباء خدمة الدين لكل قطاع على حدة من إجمالي الاستدانة التي قامت بها وزارة المالية خلال السنوات السابقة للصرف على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

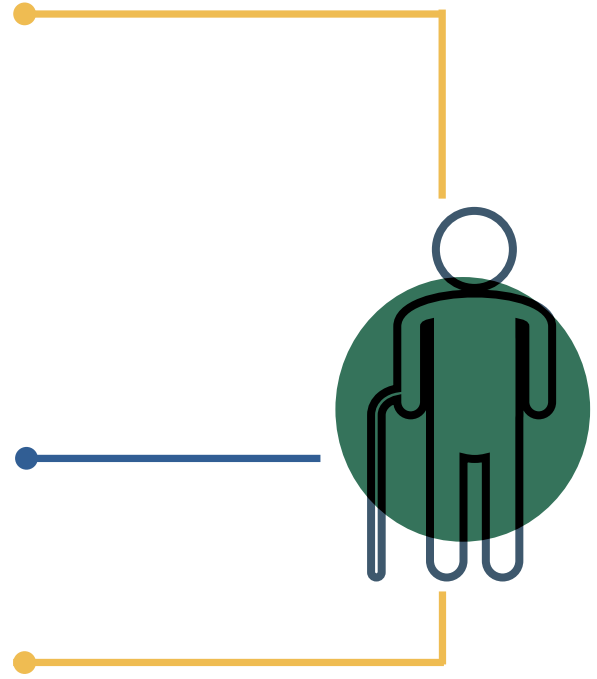
فيما يخص المعاشات

١٧٠ مليار جنيه للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، لسداد القسط السنوي الثاني من التزامات الخزانة العامة للدولة نحو الهيئة، متضمنة ما يلي :

الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنضمة العلاوات الخمس للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠، وذلك بتكلفة مقدرة بنحو ٣٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتزيد بعد ذلك بمقدار الزيادة السنوية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات وحل جميع مشكلات منظومة المعاشات المتراكمة عبر عشرات السنين.

العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤٪ وبتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه ويتم تمويلها من هذا القسط.

علماً بأن الخزانة العامة قد قامت بالفعل بتحقيق المستهدف من خلال سداد كافة مستحقات العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تقدر بنحو ١٦٠,٥ مليار جنيه.



فيما يخص البنية التحتية

تخصيص ٢٨٠,٧ مليار جنيه للاستثمارات الحكومية فى موازنة العام المالى الحالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ منها ما يفوق ٢٢٥ مليار جنيه ممولة من الخزانة العامة للدولة والمصادر الأخرى الذاتية بزيادة تتجاوز ٣٥٪ عن العام المالى السابق.

٣,٥ مليار جنيه تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.



فيما يخص الأجور

إصلاح هيكلية من خلال حزمة من الإجراءات التي تساهم في تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة إضافية تقدر بنحو ٣٤ مليار جنيه مقارنة بموازنة العام السابق، حيث سيتم خلال العام المالي المقبل:

(الإجراء)	(قيمة الإثابة)
منح علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.	٧٥ جنيهاً شهرياً بحد أدنى ودون حد أقصى.
منح ١٢٪ من المرتب الأساسي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.	٧٥ جنيهاً شهرياً بحد أدنى ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.
تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة من خلال اقرار حافز شهر إضافي.	بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيهه الى ٣٧٥ جنيهه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
استكمال تحسين دخول العاملين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثاني الابتدائي (حافز تطوير التعليم قبل الجامعي).	ليصبح إجمالي ما خصص لموجهي ومعلمي التربية والتعليم والأزهر الشريف ١,٥ مليار جنيه.
استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) وبعض المزايا الأخرى المرتبطة بأداء الأعمال.	ليصل إجمالي ما تم تخصيصه إلي ١,٦ مليار جنيه في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية في يوليو القادم.	

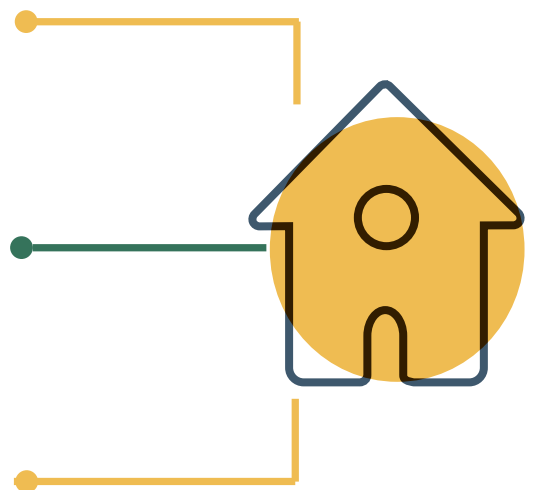


فيما يخص الإسكان الإجتماعي

٥,٧ مليار جنيه مخصصات مالية متاحة لدعم الإسكان الاجتماعي بزيادة ٤٦,٢٪.

تم الانتهاء من تنفيذ ٤٥٥ الف وحدة اسكان اجتماعي واسكان متوسط بتكلفة ٦٥ مليار.

مخطط تنفيذ ٣١٠ الف وحدة سكنية خلال الثلاث سنوات القادمة منهم ٢٥٠ الف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة ٧٠ مليار و ٦٠ الف وحدة إسكان متوسط بتكلفة ٣٠ مليار ليبلغ الاجمالي ٧٦٥ الف من مبادرة المليون وحدة سكنية بتكلفة ١٦٥ مليار.



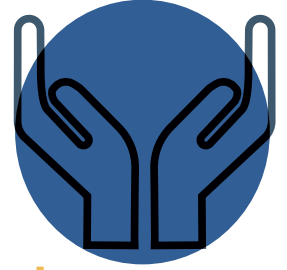
فيما يخص الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

الدعم يضمن حياة كريمة لك ولأسرتك (أهم بنود الدعم)

١١٥,١ مليار جنيه مخصصات برامج الدعم السلعي منها: ٨٤,٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية وريغيف الخبز، و٢٨,٢ مليار جنيه دعم المواد البترولية.

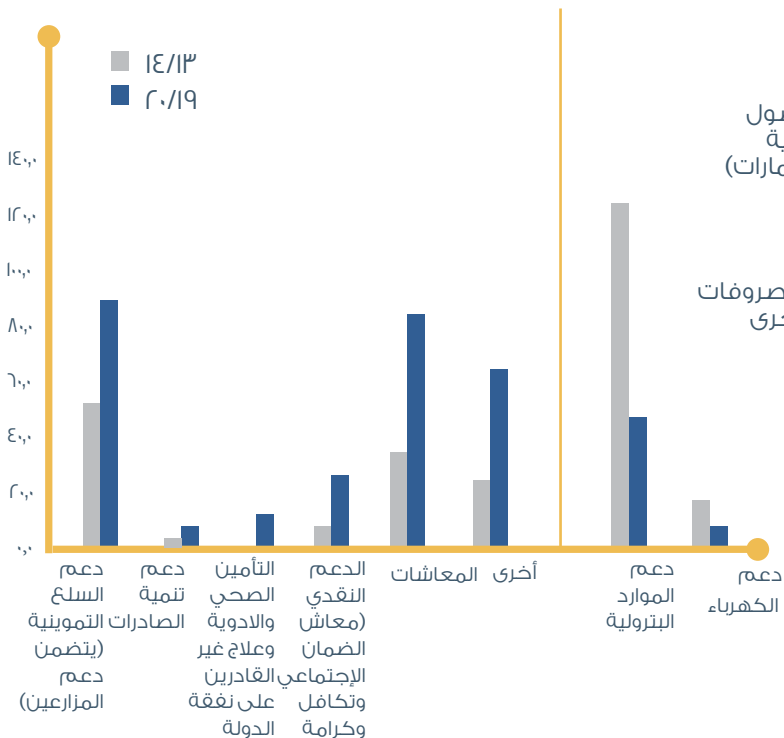
١٧,٠ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات، و١٩ مليار جنيه لمعاش الضمان الإجتماعي، و٧ مليار جنيه لدعم تنشيط الصادرات.

١١ مليار جنيه للأدوية، و١,٧٥ مليار لدعم ألبان الأطفال، و٧ مليارات جنيه لبرنامج العلاج على نفقة الدولة، و١,١ مليار لسداد اشتراكات غير القادرين في نظام التأمين الصحي الشامل، و٨٠٠ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي للطلاب، والمرأة المعيلة، والأطفال دون السن المدرسي والفلاحين؛ بما يساهم في تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.

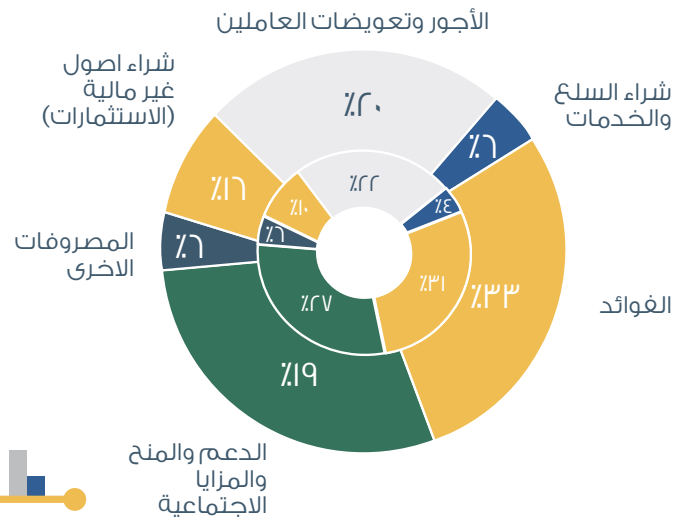


تطور مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

(مليار جنيه)



التقسيم الاقتصادي للمصروفات



أهم السياسات الإصلاحية بموازنة ٢٠٢١/ ٢٠٢٠

أولاً: سياسات على جانب الإنفاق العام

تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادي القادر على خلق فرص عمل حقيقية، وخاصة للشباب مع إستمرار الإلتزام بتحقيق الضبط المالي وإزالة التشوهات السعرية لضمان الإستدامة المالية للقطاع، مع فتح المجال للقطاع الخاص لتشجيع المنافسة ورفع كفاءة قطاع الطاقة خاصة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وفي مجال الغاز الطبيعي.

إستمرار وتعزيز جهودات تطوير شبكة حماية إجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة إلى تطوير آليات إستهداف الفئات الأولى بالرعاية.

التوسع في الإنفاق الإستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

توجيه مخصصات كافية لتمويل نظام التأمين الصحي الإجتماعي الشامل.

وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية وملتطورة لإصدار الضمانات الحكومية، ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.

ومن أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها ما يلي:

تفعيل للقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكومية بما سيدعم الجهات الإدارية في توفير إحتياجاتها، كما يحقق التوازن بين حقوق وإلتزامات أطراف التعاقد ويدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر.

دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصة التعليم الفني) واستمرار التوسع في تطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل والتوسع به.

التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP وهناك مشروع قانون تمت إحالته الى مجلس النواب الموقر، وستولى الحكومة أهمية وأولوية لمشروعات الصرف الصحي وتحتلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم.

استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع إستمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها.

استمرار العمل على رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبى الإنفاق والإيراد.

تطوير الجهاز الإدارى للدولة المصرية ليتواءم مع متطلبات التنمية الإقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يتفق مع ما حددته الأجنده الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ المحور السادس «حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع».

تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية وهو ما يتفق مع بند ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد ضمن أجنده التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المحور السادس.

تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن أحد الركائز الأساسية لاستدامة التنمية وفقاً للأجنده الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ المحور السادس.

ثانياً: سياسات على جانب الحماية الاجتماعية

تولى موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ اهتماماً بالجانب الاجتماعي مما يساهم في تحقيق التنمية البشرية ويضمن تحقيق المساواة وكفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي. وهو ينبثق من الهدف الثاني في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة. وترتكز السياسة المالية في مجال الحماية الاجتماعية على أربعة مرتكزات أساسية كما يلي:

- ١ زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخل.
- ٢ إيجاد مساحة مالية تسمح بالإفناق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
- ٣ التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية.
- ٤ تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من كافة الفئات من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

ثالثاً: سياسات على جانب الإيرادات العامة

تسعى وزارة المالية من خلال قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى إشراك تلك المشروعات ضمن الاقتصاد الرسمي مع منحها العديد من الحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية بهدف زيادة نشاطها.



استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبي ويساعد على إستيلاء حق الدولة.



بدء تطبيق قانون الإجراءات الضريبية الموحد لمصلحة الضرائب المصرية.

التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، واعداد وتطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية والذي يتواءم مع بدء تطبيق نظام الكتروني لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التي تقوم ببيع سلع أو خدمات.

العمل على إعداد ونشر إستراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط.

الإنهاء من اعداد شبكة للتحصيل الإلكتروني: إستكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، والتي ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية



الضرائب العقارية: الإستمرار في تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.

الجمارك: إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الالكتروني.



العمل على تسهيل وتيسير إجراءات فض المنازعات الضريبية مع الممولين مما يساهم في زيادة المتحصلات من المتأخرات الضريبية.

العمل على اخضاع معاملات التجارة الالكترونية e-commerce لضريبة القيمة المضافة وفقاً لافضل الممارسات الدولية.

جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام

التركيز على إصلاح ورفع كفاءة الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.

اجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام لتحسين إدارة الشركات وتطوير أطر الحوكمة والإدارة الرشيدة.

إستهداف تحصيل ١٠ مليار جنيه أرباح من بنوك القطاع العام ونحو ٧ مليار جنيه من صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام.

استهداف تحويل نحو ٢٢ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.

المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO.



المرحلة الاولى لبرنامج الطرح

عدد الشركات الغير مقيمة	١٤ شركة
طرح نسب إضافية من شركات مقيمة في البورصة	٩ شركات
إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها	٢٣ شركة
الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية	٤٣٠ مليار جنيه
النسبة المقترحة طرحها	طرح ما نسب متفاوتة حوالي ١٥% - ٣٠% في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم

سيتم الاتفاق على توجيهه العوائد من طرح وفقاً لكل حالة على حدة

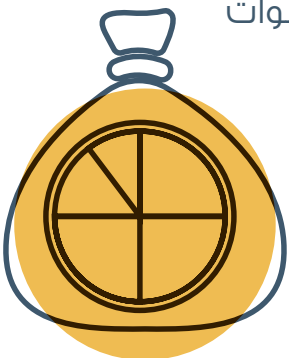
أهم مستهدفات دين أجهزة الموازنة ومكوناته ومدفوعات الفوائد ومصادر التمويل

٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	
موازنة	ختامي مبدئي	
٪٨٣	٪٨٧,٢	الدين الحكومي لأجهزة الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
٪٦٧,٦	٪٦٨,٦	محلي حكومي
٪١٥,٢	٪١٨,٦	خارجي حكومي
		مصروفات فوائد الديون
٥٦٦,٠	٥٦٨,٤	إجمالي (بالمليار جنيه مصري)
٪٨,٣	٪٩,٥	نسبة من الناتج
٪٣٣,٠	٪٣٩,٩	نسبة من إجمالي المصروفات

أهم مستهدفات دين أجهزة الموازنة بموازنة العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٠

موازنة العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ والتي تم إعدادها قبل الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠ تستهدف مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه علي مسار نزولي الى نحو ٪٨٣ من الناتج المحلي الإجمالي.

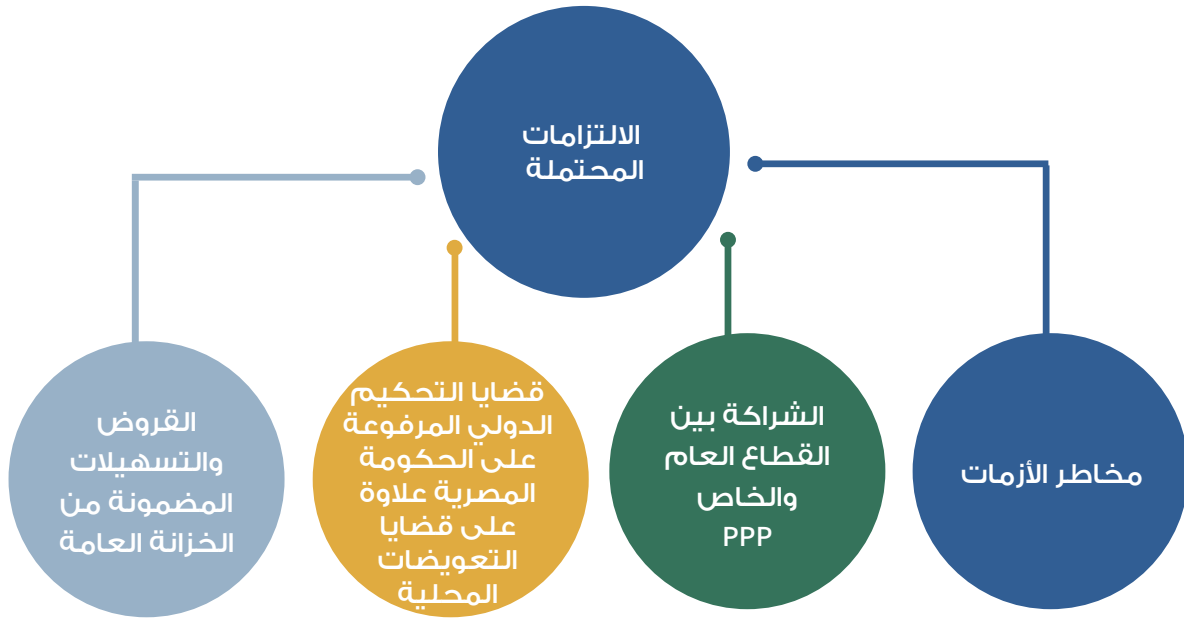
كما انه من المستهدف إطالة متوسط عمر الدين تدريجيا وصولا الي ٤ سنوات في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بعد أن كان ١,٩ سنة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦



الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

تبلغ التقديرات المبدئية لإجمالي رصيد القروض المضمونة من قبل الخزانة العامة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ نحو ١٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث:

- تمثل الضمانات المحلية نحو ٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
- تمثل الضمانات الخارجية ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي
- يتركز اصدار الضمانات لقطاعي الطاقة والنقل والاسكان. وقد بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٥٪ من إجمالي الضمانات القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٠.



خفض الدين ووضعه على مسار تنازلي

بدأنا بالفعل في تحجيم الدين العام الحكومي ووضعه على مسار تنازلي حيث انخفض نسبة إلى الناتج المحلي للعام الثالث على التوالي.



تنويع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة وذلك من خلال الاستفادة من وسائل تمويل ميسرة منخفضة التكاليف وطويلة الأجل من الأسواق الدولية.

توسيع قاعدة المستثمرين في أذون وسندات الخزانة.

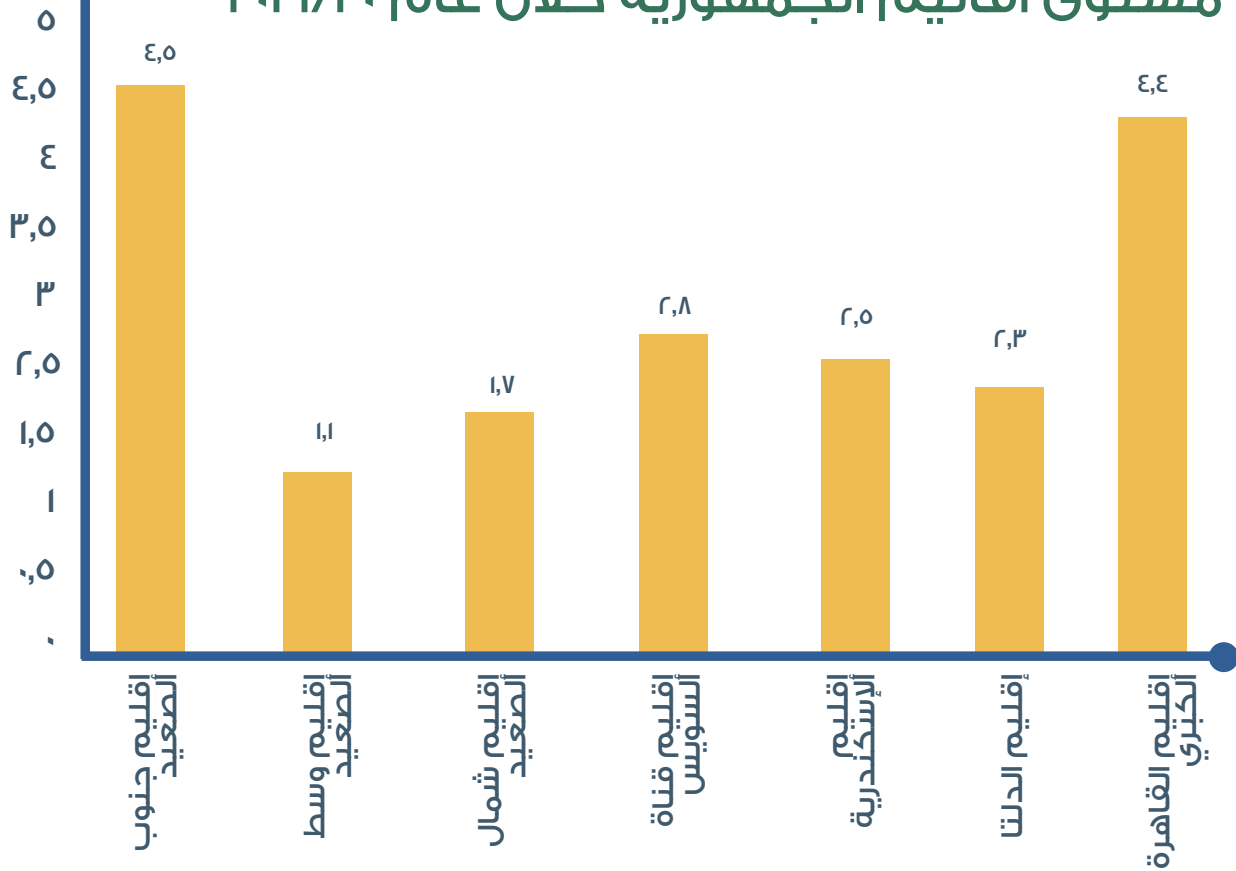


وتؤكد التجارب الدولية ضرورة أن يصاحب أي برنامج إصلاحي عدد من الإجراءات الهامة لتعظيم الأثر المرجو من تلك الإصلاحات، وتخفيف الأعباء، مثل التنسيق الكامل بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، وأن يصاحب الإصلاح قوانين محفزة للاستثمار، مع تمكين الشباب والمرأة، وإعادة توجيه الإنفاق من الدعومات إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، والمشروعات التنموية الكبرى، والتعليم والصحة، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وهو ما حرصت الدولة المصرية على تطبيقه.

الملاحق

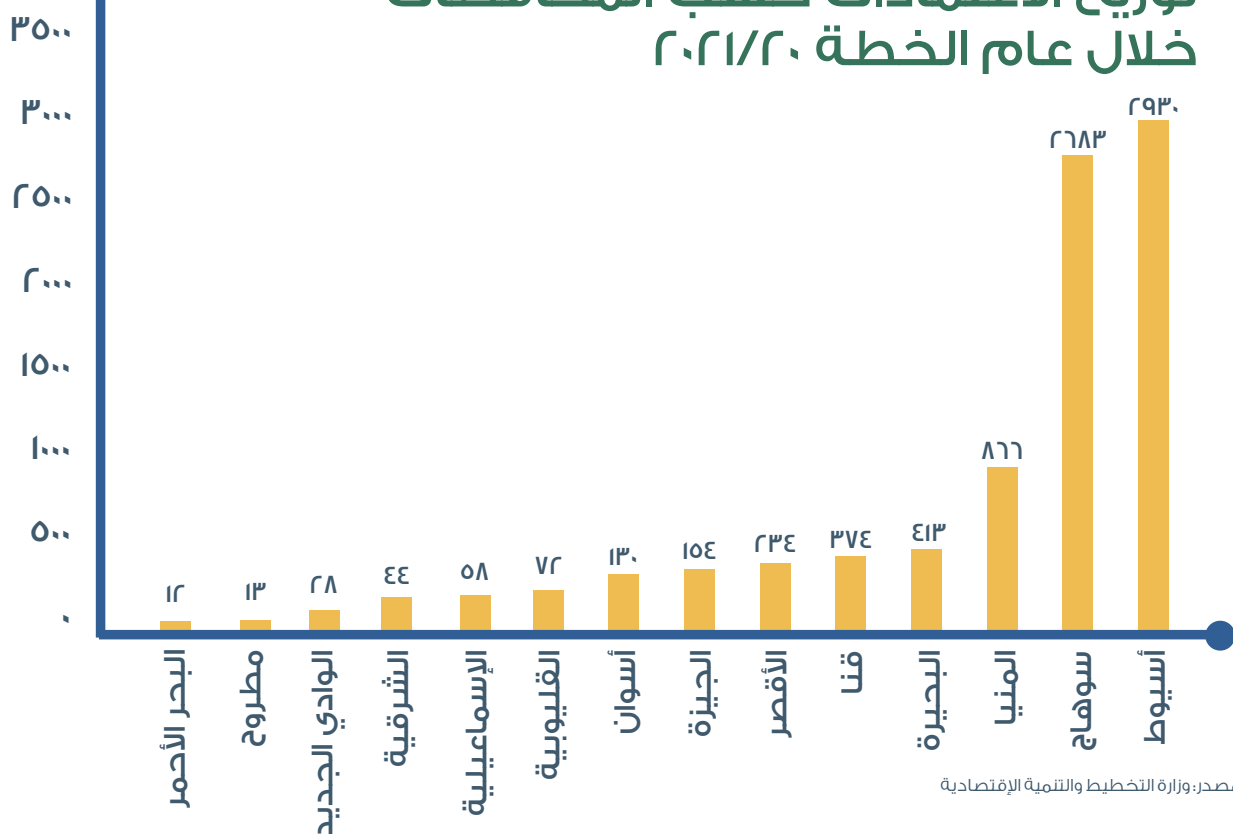
القيمة
بالمليار جنيه

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة علي مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠



القيمة
بالمليون جنيه

توزيع الاعتمادات حسب المحافظات خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أمثلة لتكلفة الإستثمارات الكلية لأهم المشروعات القومية والخدمات والمرافق ببعض المحافظات وفقاً لموازنة البرامج والأداء لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

البرامج	تكلفة الإستثمارات الكلية للعام المالى ٢١/٢٠	بعض الأمثلة
التنمية العمرانية	١٣٦.٣ مليار	– الاستثمارات الكلية للأنشطة العقارية ٦٢.١ مليار جنيه – الاستثمارات الكلية للتشييد والبناء ٣٨.٩ مليار جنيه – الاستثمارات الكلية للمياه والصرف الصحى ٣٥.٣ مليار جنيه
الصحة	٢٥.٣ مليار	– تطوير مستشفيات وزارة الصحة وتجهيز ١٢ مستشفى – استكمال انشاء ٦ مراكز تجميع للبلازما وانشاء ٨ مراكز جديدة.
بعض الأمثلة من برنامج تطوير الصعيد	٤٧.١ مليار	– احلال وتجديد محطات شبكات الصرف الصحى بمركز قوص ونجع حمادى، قنا. – ازدواج طريق قنا /الأقصر الصحراوى بطول ٧٢ كم.
التعليم الجامعى	١٥.٦ مليار	– التوسع فى انشاء الجامعات التكنولوجية (٦ جامعات بتكنولوجية جديدة) (اسيوط الجديدة، طيبة الجديدة، السلام شرق بورسعيد، برج العرب، أكتوبر، الغربية) – التوسع فى انشاء الجامعات الاهلية (٥ جامعات) – مشروع انشاء جامعة الفرنسية.
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٦.٥ مليار	– ميكنة الخدمات الحكومية. – انشاء مركز البيانات بالعاصمة الادارية الجديدة. – ارشفة الوثائق تمهيدا للانتقال للعاصمة الادارية. – تطوير البنية المعلوماتية.
مترو الانفاق	١٩.٣ مليار	– مشروع الخط الثالث (امبابه /مطار القاهرة) – مشروع القطار الكهربائى لربط العاصمة الادارية بالمدن الجديدة (العبور، الشروق، بدر، الروبيكى، العاشر، بليس) – خط مونوريل العاصمة الادارية، مدينة ٦ أكتوبر. – تطوير الخطوط العاملة وتجديدات السكة للخط الاول والثانى.
تطوير العشوائيات	١٠ مليار	– استكمال تطوير عدد (٧) مناطق غير امنة. – تطوير ٤٨ منطقة غير امنة. – استكمال تطوير الاسواق العشوائية.
التموين والتجارة الداخلية	٩.٧٦ مليار	– زيادة عدد السلع التموينية الى اكثر من ١٠٠ سلعة. – الانتهاء من تطوير كافة المجمعات والبقالة التموينية. – الانتهاء من تطوير ١٦٤ شونة لاستقبال محصول القمح المحلى. – استكمال انشاء معامل فنية متخصصة لفحص السلع محل شكاوى المستهلكين.
رصف الطرق والكبارى	٨.٨ مليار	– أعلى نسبة توزيع محافظة القاهرة ٢٣,٨ ٪، تليها محافظة أسيوط ٥,٩ ٪، ثم الشرقية ٥,٦ ٪. تتمثل فى مشروع روض الفرج، محور الفنجري، الاتوستراد) محافظة الاسكندرية بنسبة ٥,٣ ٪ تتمثل فى (مشروع ربط طريق القاهرة – اسكندرية الصحراوى بطريق برج العرب). – مشروع كوبرى ميت غمر / دقادوس. – نهو تنفيذ اربعة كبارى (ديروط بمحافظة اسيوط، شمالوط بمحافظة المنيا، قوص بمحافظة قنا، كلابشة بمحافظة اسوان). – نهو ٢٢ كبرى علوي وإحلال وتجديد الكبارى الضعيفة المقامة على المجارى المائية.
المدارس	١.٥ مليار	* اضافة ٢٧ مدرسة جديدة (٣)مدرسة بنظام التعليم اليابانى ، ١٠مدارس دولية، ٤مدارس للمكفوفين ، ٤مدارس للمتفوقين (stem). * توريد التابلت للطلبة (اولى ثانوى). * تدريب للمعلمين على توظيف التكنولوجيا.
قطاع البيئة	٣.٧٢ مليار	* نسبة توزيع محافظة قنا ١٢,١ ٪، ومحافظة سوهاج ٨,١ ٪، ومحافظة الأقصر ٧,١ ٪، ومحافظة البحيرة ٧ ٪، ومحافظة الجيزة ٦,٤ ٪، ومحافظة الدقهلية ٦ ٪، ومحافظة مطروح ٥,٤ ٪.

التقسيم الوظيفي

(بالمليار جنيه)

موازنة
معدلة موازنة
٢٠٢١/٢٠٢٠ ٢٠٢٠/٢٠١٩

١,٧١٣	١,٥٨٤
٧٧٦	٧٥٨
٨٠	٧٠
١١٢	٩٩
٣,٣	٣
٨٠	٦٦
٤٨	٤٢
٢٨٦	٢٧١

الإجمالي العام ومنها



قطاع الخدمات العامة
(تشمل دواوين عام المحافظات والمجالس
التخصصية والمجلس القومي لحقوق الانسان وغيرها)



قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة



قطاع الشؤون الإقتصادية



قطاع حماية البيئة



قطاع الاسكان والمرافق المجتمعية



قطاع الشباب والثقافة



قطاع الحماية الاجتماعية



تقارير الشفافية التي تصدرها وزارة المالية

معدلات التنفيذ	تاريخ الاصدار	التقرير
يصدر كل عام	(خلال شهر نوفمبر)	منشور إعداد الموازنة العامة للدولة
تم إصداره في يناير ٢٠٢٠ للعام الثالث علي التوالي	(منتصف شهر فبراير) في موعد لا يتجاوز شهرين ونصف من بعد شهر ديسمبر (فترة قياس الأداء المالي والاقتصادي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي).	التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي
تم إصداره في إبريل ٢٠٢٠ للمرة الخامسة علي التوالي	(خلال شهر مارس) على أن يكون هناك مدى زمني لا يقل عن شهر يحول ما بين تاريخ إصدار البيان المالي التمهيدي (ما قبل الموازنة) والبيان المالي	البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة
يصدر كل عام، وتم اصداره باللغة الانجليزية للمرة الأولى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠	(خلال شهر ابريل) بعد شهر من نشر البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة وقبل عرضه على مجلس النواب واعتماد الموازنة العامة للدولة	البيان المالي
	(نهاية شهر سبتمبر) نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد الموازنة العامة للدولة كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوي للأداء المالي للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدي ما قبل الموازنة	نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير
تم إصدارها في سبتمبر ٢٠١٩ للعام السادس علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الاولى عام ٢٠١٩	(نهاية شهر سبتمبر) في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد الموازنة العامة للدولة	موازنة المواطن
	يصدر بصورة دورية كل شهر	التقرير المالي الشهري (باللغتين العربية والانجليزية) للتنفيذ الفعلي لأداء الموازنة عن كل شهر

جمهورية مصر العربية

